

## الورشة الثالثة الدعوة لتكثيف التعاون الدولي في مجال تعزيز قدرات الحكومة لخلق مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية

قادت الجزائر منذ مجيء فخامة السيد رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، سنة 1999 عدة إصلاحات هيكلية جلية تشمل عدة قطاعات و مجالات، حيث كانت البداية بإصلاح الهياكل الأساسية للدولة وصولاً لقطاعات حساسة ذات علاقة مباشرة بالحكومة، كقطاع العدالة، التربية والتعليم العالي و وصولاً للامركزية و مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة و التي تم تأسيس لها في أسمى قانون في البلاد ألا و هو الدستور

حيث أسست الجزائر و هيأت الأرضية الملائمة من أجل بروز حكمة قائمة على الشفافية و المشاركة و إحلال سلطان القانون و ضمان استقلالية العدالة مرتكزين على مورد بشري فعال قادر على تجسيد هذه الإصلاحات على أرض الواقع، معززين بذلك قدراته و مؤهلاته من أجل بلوغ حكمة فعالة.

و ما أشغال هذا المنتدى الدولي حول تعزيز القدرات الحكامة، المنظم من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و الأكاديمية الوطنية للحكومة الصينية، إلا إضافة نوعية لمشاريع الإصلاح السالف ذكرها و هو ما وقف عليه المشاركون في الورشة الثالثة تحت عنوان: « الدعوة للتكثيف الدولي في مجال تعزيز قدرات الحكامة لخلق مجتمع ذات مستقبل مشترك » ، عبر النقاشات الهادفة و البناءة و التي أثمرت إلى صياغة التوصيات التالية :

## التوصيات

01- تميم كل مشاريع الإصلاح المباشرة من أجل تجسيد حكمة فعلية في شتى المجالات، وهو ما ترجمته الورشات المفتوحة والمتعلقة بالديمقراطية التشاركية، والحكمة المحلية والحكمة الالكترونية وهي كلها مشاريع قيد الانجاز ستساعد في بناء علاقات تعاون دولية بناءة.

02- تكثيف وتوسيع مجالات التعاون المشترك بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ومؤسسات التكوين والجامعات المتخصصة بجمهورية الصين الشعبية في ظل الإطار الإستراتيجي الذي تم وضعه من طرف قيادة البلدين ، لتشمل مجالات تسيير المدن والمدن الذكية والتهيئة العمرانية مع الدخول المرتقب لحيز الخدمة للمدرسة الوطنية لمهندسي المدينة بتلمسان، وكذا مع مدارس الشرطة والحماية المدنية.

03- إنشاء أكاديمية وطنية للحكمة في الجزائر والتي سيكون لها بعد دولي، تكون حاضنة لشبكة مؤسسات التكوين الاستراتيجي في مجال الخدمة العمومية، كمؤسسة استراتيجية في مجال الحكامة، تضمن تكوين متخذي القرار على أعلى المستويات، وتكون الشريك الحصري مع المؤسسات والمعاهد الدولية للحوكة.

04- إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في مجال الحكامة الذي سيساهم لا محالة في الوصول إلى النتائج المرجوة، مع ضمان تنمية القدرات البشرية في مجال الرقمنة التي تتيح إستغلالها بطريقة جيدة في مجال الحوكة،

05- إعتناء مقارنة تقييمية مرحلية ودائمة لكل برامج التعاون الدولي في مجال الحوكة التي تم ابرامها،

06- العمل ضمن المؤسسات الدولية والهيئات الأمية في مجال الحكامة من أجل تسهيل عملية تبادل الخبرات بين مختلف الأطراف والفاعلين الوطنيين ونظرائهم من الخارج، وتعزيزها بالمبادرة بمشاريع تعاون دولي متعددة القطاعات و مستويات الحكامة، دعماً للعمل المندمج و المتناسق الذي تتطلبه الحكامة.

07- تعزيز القدرات يتعدى عملية التكوين إلى مراحل أخرى تسبقها من أجل تهيئة كل الظروف لإحتضان مشروع الحكامة، كعمليات التحسيس، وإشراك وسائل الإعلام الصحافة والإذاعات المحلية من أجل غرس ثقافة الحكامة وضمان إنتشارها الواسع بين المواطنين وكل الفاعلين المعنيين، ضمن مخطط اتصال مؤسستي معد بصورة دقيقة،

08- التركيز على كل مستويات الحكامة من صياغة السياسات العمومية إلى تنفيذها من طرف القاعدة أي بإشراك كل الفاعلين المعنيين في مسار تجسيدها مع ضمان وصول سلس إلى التجارب الناجحة الدولية،

09- العمل على جعل برامج التكوين القطاعية لأن تكون برامج متعددة الإختصاصات تشمل أساليب تطوير الحكامة وتجسيدها في قيادة المشاريع،

10- في إطار الإستثمارات الأجنبية الممكن إنجازها، يقترح إدماج برامج تدعم قدرات الفاعلين المعنيين في مجال نشاط هذه الاستثمارات بدءاً من مرحلة التخطيط والتصميم والدراسات والإنجاز،

11- التحفيز على تأسيس شبكات خبراء أو الانخراط فيها وكذا شبكات مؤسسات تكوينية كانت أو غيرها مرتبطة بمجال الحكامة، تسمح لها بالتشاور في إنشاء و إستغلال مركز وثائقي مشترك، تُمين الخبرات المكتسبة و غيرها، وكذا تسهيل انخراطها في الشبكات الجهوية والدولية التي تشاركها اختصاصاتها.

12- ترقية وتدعيم التعاون الدولي في مجال الحكامة الإلكترونية، و تسريع تجسيد البرنامج الحكومي المتعلق بالإدارة الإلكترونية الذي يعرف تقدماً ملحوظاً.

13- إشراك المدارس و المعاهد و مراكز التكوين المتخصصة في مجالات الإدارة و التسيير التي لها علاقة تعاون دولي متعلق بتعزيز القدرات في مجال الحكامة، في كل عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي.

14- خدمة لحكامة مندمجة، يقترح إنشاء أرضية رقمية وطنية لبرامج و مشاريع للتعاون الدولي في مجال الحكامة، لتشكيل فضاء تبادل و تقاسم المعلومات و الخبرات بين القائمين عليها و الفاعلين المنخرطين ضمنها و كذا الجامعة و مراكز البحث العلمي، تتيح للجميع المساهمة بمبادرات واقتراحات بدون أية قيود.

15- دعماً لمبدأ الديمقراطية التشاركية المكرس دستورياً، يقترح توسيع الاستفادة من برامج التعاون الدولي في مجال تعزيز قدرات الحكامة، إلى فاعلي المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين و الجامعات و مراكز البحث زيادة على الفاعلين المؤسساتيين.

16- لضمان استدامة مشاريع التعاون الدولي يوصى باعتماد مقاربات مندمجة في تحديد المستفيدين من تلك المشاريع لاسيما المؤسسات العمومية التي تتبنى النتائج المحصلة و تجسيدها على المستوى الوطني و المحلي ونشرها و ضمان استمراريتها،

17- تعزيز القدرات في مجال الحكامة بواسطة رؤية تكون على المدى الطويل تتماشى والمبادئ التي وضعتها السلطات العمومية في مجالات التنمية الوطنية المستدامة،

18- التركيز على دراسة حالات تطبيقية في مجال الحكامة والتعاون في هذا الخصوص عن طريق برامج للتكوين والتدريب لاسيما باستغلال التجارب الجزائرية والصينية،

19- تشجيع زيادة وتوسيع قائمة الفاعلين في مجال التكوين إلى مستفيدين آخرين مثل الجامعات ومراكز البحث وخصوصاً تشجيع تكوين عنصر الشباب وترقية دور العنصر النسوي، كونهم إطارات المستقبل في مجال الحكامة،

20- تحفيز وتشجيع الشراكة البيئية متعددة الأطراف مع إحترام خصوصيات ومبادئ التي تحكم كل بلد،

21- يجب أن يأخذ التعاون الدولي في الحسبان مؤشرات وواقع التنمية المحلية والوطنية، وعليه فبرامج التكوين لا يجب أن تقتصر على مضامين نظرية بل تتعداها إلى تطوير قدرات الحكوة وأساليب ومنهجيات ممارستها.

22- لا بد من استغلال مشاريع التعاون الجارية وجعلها محفز لبروز شبكات خبراء ومختصين خاصة مع الجانب الصيني يمكن الاعتماد عليهم في المشاريع المستقبلية للتعاون،

23- تنوع المكونين في مجال الحكامة للإستفادة من خبراتهم ( باحثين، جامعيين، مختصين في مجال الحكامة ومنظمات دولية غير حكومية ..الخ) وتدعيمهم من طرف الدولة، مما يجعل التكوين يشمل كل الجوانب المرتبطة بالتطبيق السليم للحكامة،

24- تخصيص مشروع تعاون دولي من أجل تعزيز قدرات الفاعلين في مجال الحكامة الالكترونية لمتابعة و لتقييم الديناميكيات الإقليمية،

25- تطوير مجالات التعاون الدولي للحكامة من أجل تطوير قدرات فاعلي تنمية الأقاليم خاصة الجبلية، الحدودية، الجنوبية الساحلية، المناطق ذات الطابع الاقتصادي و الصناعي، الورشات الكبرى لتهيئة الإقليم، الهندسة الإقليمية للاستثمار، الجاذبية و التسويق الإقليمي.

في الأخير فإن الحكامة هي بمبادئها منهج عمل مدمج لا يقصي أي مجال من مجالات التنمية الوطنية المستدامة، التي أساسها كل الفاعلين على اختلاف مستوياتهم وأدوارهم في المجتمع.

الجزائر بتاريخ 5 ديسمبر 2018.